

# مراجعة القرارات والسياسات ضرورة إذا أردنا أن نكون دولة صناعية

## ١٥٠٠ مصنع أغلقت أبوابها خلال الشهرين الماضيين.. ولا بد أن نعود للإنتاج سريعاً وإلا..

حلها أن يدرك الجميع أهمية الرجوع لمواقع العمل وأن يستوعب الجميع ان دعم الثورة العظيمة التي حدثت هو في الرجوع للعمل من خلال قيام الدولة بتأمين المنشآت الصناعية ولا يكون الاهتمام الرئيسي بما نتحدث فيه سياسياً وإن كنت لا أغفل أهمية ذلك، فقبل تعلم أن ما يزيد على ٢٠٠٠ مصنع توقفت عن الانتاج خلال الشهرين الماضيين بسبب عدم ذهاب العمال والخلل الأمني، وإنني أحذر أن نستيقظ ذات يوم لا نجد فيه قوتنا.

● متى بدأ انهيار الصناعة المصرية؟

● الدولة بدأت في التوقف عن الاستثمار الصناعي منذ عام ١٩٨٤ وأخذت قراراً سياسياً بأن تعتمد على القطاع الخاص في التنمية وهذا تطبيق لسياسات البنك الدولي الذي وضع لنا شروطاً وافقت مصر عليها، منها ان تبيع مصر ما تملكه من شركات وهو ما عرف بمشروع الخصخصة وأن يكون دورها مقصوراً على المراقب فقط.

● لماذا قبلت مصر هذه الشروط؟

● صندوق النقد والبنك الدولي له شروط يفرضها على الدول النامية، حاول أن يفرضها على بعض الدول النامية وهذه الشروط حاول أن يفرضها على دول أمريكا الجنوبية مستخدماً سياسة العصى والجزرة، البعض استجاب لها وحدث عنده ثورات ربما اقترمت من ٥ ثورات في هذه الدول ولم نتعلم مما حدث.

● هل هناك دول رفضت شروط البنك الدولي؟

● ماليزيا ودول أخرى في شرق آسيا رفضت الرضوخ لهذه السياسات، لأنها أدركت انها ليست في صالحها، ولكن للأسف الشديد مصر قبلتها ونفذت الكثير من الشروط منها تدعيم النشاط الأهلي وإلغاء الدعم تدريجياً وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

● هل هذه الأسباب أدت لحدوث ثورة ٢٥ يناير؟

● هذا جزء من الأسباب ولكن لا تغفل مثلاً سبباً مثل الفساد الذي تفجرت براكبه واكتشفناه بعد الثورة، لكن التأثير للدمية ان بعض الوزراء السابقين كان يتم تقييمهم من البنك الدولي والقيادة السياسية كانت تهمل فرحاً بشهادات البنك الدولي رغم ان الواقع كان ينفذ بالخطر.

● كم كان حجم الدين الداخلي عندما كنت وزيراً للصناعة؟

● عام ألفين كان حجم الدين المحلي ١١٤ مليار جنيه والآن بلغ ٩٨٠ مليار جنيه أي ان الحكومة السابقة مدانة للشعب المصري بمبلغ ٩٨٠ مليار جنيه وكل ذلك بسبب السياسات الفاشلة لمن يدعون الليبرالية!!!

● هل القطاع الخاص نجح في مهمته الصناعية؟

● القطاع الخاص بدأ في نهاية الحقبة الصناعية حيث اقام المشروعات الصغيرة وركز على صناعات البسكويت والبسطة لأنها ذات ربح وعائد سريع، أما الصناعات الثقيلة والاستراتيجية وفائقة التكنولوجيا فلأبد ان تتجملها الدولة، كما حدث في المشروع الصناعي الذي خطه ونفذه الدكتور عزيز صدقي في عهد الرئيس الأسبق عبدالناصر وللأسف تركناه لسنوات طويلة حتى تهالك وترهل.

● وما السبيل لأن تعود مصر للصناعة مرة أخرى مستقبلاً؟

● لابد من استغلال ثروات المصريين وتوجيهها بالمشاركة مع البنوك للصناعات الاستراتيجية وإعادة النظر في كل القرارات التي صدرت ولها علاقة بالصناعة طوال حكم النظام السابق ولابد من الأخذ في الاعتبار ان هناك قوى خارجية عديدة لا تريد لمصر ان تكون دولة منافسة صناعياً لان السوق المصري له قوة شرائية لمنتجاتهم.

حوار - محمود الثلاثي



◀ يوسف بطرس غالي عدو الصناعة الأول في مصر

◀ شروط البنك الدولي على مصر كانت مجحفة وبعض الوزراء فضدوها للحصول على شهادة حسن سير وسلوك!!

◀ ٩٨٠ مليار جنيه حجم الدين المحلي خير دليل على فشل سياسات النظام السابق

حذر الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة الأسبق من استمرار الغياب الأمني الذي أدى بعد الثورة وحتى الآن إلى إغلاق وتوقف حوالي ١٥٠٠ مصنع في المدن الجديدة هجرها أصحابها وعمالها بسبب مشاكل الأمن والنقل والتسويق وأشار في حوار مع «الجمهورية» إلى أن الرضوخ لشروط البنك الدولي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تخلف مصر صناعياً وإن الدولة تخلت عن الاهتمام بالصناعة منذ العام ١٩٨٤ وأن عدداً من الوزراء كانوا ضد الصناعة حيث أرادوا لمصر أن تكون دولة خدمات وليست دولة صناعية وأن السنوات العشر الأخيرة من حكم النظام السابق كانت تركز على محاربة الصناعة بدلاً من تشجيعها وفيما يلي نص الحوار:

● برأيك ما هي الأسباب الرئيسية لتدهور الصناعة في مصر؟

●● خلال السنوات العشر الأخيرة التي تولى فيها يوسف بطرس غالي مواقفه المختلفة اتبع سياسات لم تكن أبداً في صالح الصناعة، بل بالعكس كانت ضد تشجيع النشاط الصناعي وتلخص ذلك في إلغاء حوافز الاستثمار الصناعي التي أصدرتها الدولة منذ سنوات وكانت السبب في قيام المشروعات الصناعية في مدن العاشر من رمضان و٦ أكتوبر وغيرها من المدن الصناعية، وهذه المشروعات للعلم كانت لمستثمرين مصريين ولم تكن لأجانب أقامها أصحابها بعد أن منتهم الدولة بالمراقب وأعطتهم الحوافز في صورة الإعفاءات الضريبية ومنحتهم حق بيع المنتجات في الأسواق المحلية.

● متى بدأت بالتحديد الانتكاسة الصناعية؟

●● الانتكاسة بدأت منذ تشكيل عاطف عبيد لحكومته التي ترأسها وكنت في ذلك الوقت وزيراً للصناعة لمدة عامين وتحدثت في ذلك الوقت أمام زملائي من الوزراء بحضور رئيس الحكومة في تلك المرحلة مطالباً بإزالة العوائق أمام الصناعة ولكني كنت أواجه معارضة شديدة من بعض الوزراء الذين ركزوا كل اهتمامهم على ألا يكون في مصر نهضة صناعية جادة، واستمر هذا الأمل ضد الصناعة أيضاً في حكومة أحمد نظيف بعد رحيل عاطف عبيد حيث استمر إلغاء حوافز الاستثمار الصناعي والإعفاءات الضريبية للمنشآت الصناعية، بل أصبحت شروط هيئة التنمية الصناعية تعجيزية لمن يريد ان ينشئ مصنعاً، ثم جاءت مرحلة مفاوضات الشراكة الأوروبية والتي أشرف عليها يوسف بطرس غالي أيضاً مع وزارة الخارجية في ذلك الوقت وبعد أن تم توقيعها أصبحت مصر ضمن الأسواق الحرة لدول أوروبا والمنطقة العربية وهنا أصبحت بضائعهم تنفذ للسوق المصري بدون ضرائب فحسرت المنتجات المصرية الحماية في سوقها المحلي ومنذ هذه اللحظة أصبحت الأعباء زائدة عن مقدرة الصناعة المصرية وأفقدتها القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية حيث أصبح الدولار متاحاً والمنافسات بلا قيود تحت مسميات العولة، مما أدى إلى زيادة الواردات، فهل تعلم ان حجم استيرادنا من الصين بعد هذه الخطوات عام ٢٠٠٠ بلغ مليار ونصف مليون دولار وحجم صادراتنا إليها لا يزيد على ١٠٠ مليون دولار، كل ذلك جعل الصناعة المصرية في مأزق.

● ركزت على أن يوسف بطرس غالي كان سبباً قوياً في تدهور الصناعة المصرية لماذا؟

●● نعم لأنه كان دائماً يكرر اننا نريد أن يكون الاقتصاد المصري اقتصاد خدمات يعتمد على السياحة والطيران والبنوك، والصناعة والزراعة كانت لا يهتمان في شيء، رغم انهما عنصران لأي اقتصاد ناجح وترتب على ذلك ان ترك الفلاحون أراضيهم وفقدت الدولة القيمة الحقيقية التي كانت تصيفها الصناعة والزراعة فتراجعت الناتج القومي بعد ان حدثت عدة خسائر ناتجة عن ضربات للسياحة أو غيرها، مما جعلنا نعيش الآن في أزمة اقتصادية